الأمم المتحدة

S/2003/575

مجلس الأمن

Distr.: General
28 May 2003
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، أتشرف بأن أوافيكم طيه بوثيقة تتضمن بيان الحكومة الإيفوارية أمام لجنة حقوق الإنسان (انظر المرفق)، وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. فيليب **دجانغون - بي**
السفير
الممثل الدائم

300503 300503 03-37504 (A)
0337504

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

بيان الحكومة الإيفوارية بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار

دخلت كوت ديفوار في فترة مخاض منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في أعقاب هجوم دموي عام قام به أفراد مدججون بالأسلحة.

وإذ اندحر هؤلاء المعتدون في أبيدجان، فقد احتلوا بواكي وسط البلاد واحتلوا إلى جانبها عدة مدن واقعة في الشمال. أما هيكلهم المسلح فقد عرف نفسه فيما بعد بكونه الحركة الوطنية بكوت ديفوار. وانبثقت من أحضان تلك الحركة منظمتان ثوريتان في غرب كوت ديفوار، إحداهما يطلق عليها الحركة الشعبية للغرب الكبير، فيما تعرف الثانية بالحركة من أجل العدالة والسلام.

وكانت حالة حقوق الإنسان تشهد ازدهارا في كوت ديفوار قبل ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. فقد بودر إلى اتخاذ تدابير لكفالة التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما من طريق إدارة سليمة وفعالة للمالية العامة ومن خلال القانون المتعلق بالتأمين العام ضد المرض. و لم تغفل الحقوق المدنية والسياسية التي تشكل كلا متماسكا مع الحقوق المذكورة آنفا. فقد أعلنت حكومة الجمهورية الثانية بوضوح عن احترامها لاستقلالية العدالة وغدا ذلك الاحترام ملموسا على أرض الواقع. وقد فهمت حرية الصحافة فهما سيئا. بيد أن ذلك هو ثمن تحول كوت ديفوار إلى دولة ديمقراطية. وهكذا أتاحت جهود الحكومة في مجال حقوق الإنسان استئناف العلاقات مع الجهات المانحة التي جعلت من تلك الجهود شرطا لاستئناف العلاقات المذكورة، ومن بينها الاتحاد الأوروبي.

وجاء ت الحرب لتعطل هذه المسيرة إلى الأمام. ففي يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وحده، قتل مئتان وسبعون شخصا (٢٧٠) وجرح ثلاثمائة آخرون (٣٠٠) في صفوف المدنيين والعسكريين على السواء. وفي الأيام والأسابيع والأشهر الموالية، ارتكبت الحركات الثورية في المناطق التي تحتلها انتهاكات صارخة ومتعمدة وجسيمة في مجال حقوق الإنسان. وحسبنا أن نذكر في هذا السياق اغتيال حوالي مائة من رجال الدرك الذين لم يكونوا في حالة حرب بالإضافة إلى أسرهم في بواكي، وقد اعترفت بذلك المنظمة غير الحكومية الكاثوليكية ميسما ومنظمة العفو الدولية، وعمليات الإعدام التي طالت السكان المدنيين في المدن المحاصرة (بواكي وفافوا وكورغو...)، واغتصاب النساء، بمن فيهن عدد من القاصرات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٠ و ١٤ عاما في بواكي وفافوا وكورغو، وتجنيد الأطفال في صفوف الجيش، ومظاهر المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة مثل الإكراه على تجرع البول

والدم البشري ونحو ذلك، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وإضرام النيران في مزارع أهالي القرى، وفتح أبواب السجون وتجنيد السجناء.

وبالإضافة إلى تلك المعاملات السيئة، تجدر الإشارة إلى إغلاق المستشفيات والمدارس والمصارف داخل المدن المحاصرة، ونزوح السكان الذي أدى إلى وفاة عدد من النساء والأطفال.

وما زال سكان المنطقة الغربية يتعرضون إلى هذا اليوم لشتى الأعمال الوحشية على يد الثوار والمرتزقة الليبريين.

ورغم الحالة المؤكدة للدفاع عن النفس، اتخذت دولة كوت ديفوار تدابير قانونية لمواجهة الوضع واحترام حقوق الإنسان.

وقد عوينت جرائم في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة. ووصفها البعض بكونها من صنيع ''فيالق الموت'' دون أن يثبت إلى هذا اليوم العلاقة القائمة بينهما. ولقد أدانتها الحكومة رسميا ابتداء من ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ واجتمعت بكل قادة قوات الدفاع والأمن تقصيا للمعلومات، وحثتهم على التحلي باليقظة، كما طلبت إجراء تحقيقات على الفور.

وقامت الدولة بواجبها في مجال الوقاية وذلك بفرض حظر التجول ونشر رقم هاتف مجاني (٢٠ ٠٢٠ ٨٠٠) للتبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وعززت أيضا دوريات قوات الأمن.

على أن من الجلي أن دولة كوت ديفوار لا يمكنها، كما في أماكن أخرى، أن تقضي على جميع المخاطر الملازمة لعملية مكافحة الإجرام، سيما في حالة الحرب.

وتم احترام الالتزام الإجرائي بالتحقيق، حيث جرى فعلا فتح تحقيقات كلما ارتكبت جرائم، كما يدل على ذلك محضر فرقة التحريات رقم ٩٤٢ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويجب الاعتراف، مع ذلك، بأن ذلك يمثل تحديا حقيقيا نظرا لكون كوت ديفوار في حالة حرب.

وتنخرط كوت ديفوار اليوم على نحو ثابت وأكثر من أي وقت مضى في أفق بناء دولة القانون التي تشكل فيها حقوق الإنسان الحجر الأساس للنسيج الاجتماعي. وهي لا تقوم بذلك بسبب النظرة الناقدة للخارج أو استجابة لذوق العصر، وإنما تقوم به من باب الاقتناع العميق لقادتها.

ورغم الحرب، تظل الحكومة الإيفوارية حريصة على حماية حقوق الإنسان ولن تدخر جهدا لتحقيق ذلك. ولعل ذلك أحد الأسباب الباعثة على تحويل الوزارة المنتدبة في حقوق الإنسان، والمنشأة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، إلى وزارة حقوق الإنسان في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ وإعطائها كامل الصلاحيات.

ولم تبق تلك الوزارة مكتوفة اليد. فمن أجل تجسيد إرادة الحكومة للبقاء وفية لخيارها الأساسي وهو إقامة مجتمع ديمقراطي يكون الإنسان محوره وركيزته في آن، اتخذت الوزارة، في الفترة ما بين ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عددا من المبادرات. واجتمعت السيدة الوزيرة بالجهات التالية:

- اجتمعت بوالي مقاطعة أبيدجان لتطلب منه تعليق تدمير الأحياء الفقيرة. ومن جهة أخرى، زارت وزيرة حقوق الإنسان سكان تلك الأحياء وقدمت لهم مساعدة الحكومة ومواساتها؛
- التقت بأجهزة منظومة الأمم المتحدة والسفارات الأجنبية لإطلاعها على حالة حقوق الإنسان والاستماع إلى اهتماماتها؛
- اجتمعت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بالصحافة وكل المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان لعرض سياسة الحكومة في هذا المجال والتماس تعاونها؛
- التقت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالضباط السامين في الدرك والشرطة لتحسيسهم بمسائل حقوق الإنسان.

كما قامت الوزيرة بما يلي:

- زارت الجرحى والمشردين بسبب الحرب؛
- قامت، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، باسم الحكومة، بجولة في بروكسل وجنيف وباريس والولايات المتحدة الأمريكية لتبيان حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار.

وسعيا إلى تعزيز حقوق الإنسان في كوت ديفوار، نشرت الوزارة كراسات وبثت بواسطة الإذاعة والتلفزيون خطابات تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية ألا وهي:

- الحق في الحياة،
- الحق في السلامة البدنية،
- منع التعذيب.

وفي الأسابيع المقبلة، ستتاح مجلة حقوق الإنسان للجمهور.

إن كوت ديفوار التي تواجه حربا لم تكن هي السباقة إليها، قبلت الحوار بناء على طلب المجتمع الدولي وانسجاما مع تقاليدها السلمية العريقة. وحيث أن العدل هو شرط السلام والعفو، قررت الحكومة مكافحة الإفلات من العقاب. وفي الحقائق التالية دليل على ذلك:

- كانت حكومة جمهورية كوت ديفوار أول من كتب، منذ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، إلى الأمين العام للأمم المتحدة ملتمسة إيفاد لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار.
- أعادت الحكومة في بيان أصدرته في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تأكيد ذلك الطلب.
- جددت وزيرة حقوق الإنسان في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ نفس الطلب بجنيف (سويسرا) لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. والحكومة مسرورة باقتراب إرسال لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق والتي تعول على نزاهتها.
- قدمت الحكومة دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

وقد تأكدت إرادة كوت ديفوار تلك بالدعوة التي وجهت في جنيف، في غضون شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، إلى المقررين الخاصين المعنيين بجميع أشكال التمييز والتعذيب والمشردين. وقد أعرب هؤلاء عن موافقتهم واستعدادهم للمجيء إلى كوت ديفوار حالما يتم تحرير جميع الأراضي.

وفي هذا الصدد فإن كوت ديفوار مستعدة لاحتضان ممثلية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على أراضيها. وتعتبر أن الآليات السالفة الذكر كافية للإحاطة بحالة حقوق الإنسان على أراضيها باستثناء التدابير أو الآليات الأخرى (مقررون أو بلدان أو قرار إدانة) التي قد تنطوي على غلو من شأنه أن يعرض للخطر عملية المصالحة بين السكان المفجوعين في ذويهم والمتأثرين بالغ الأثر بالاتهامات الجائرة الموجهة إليهم.

إن عملية المصالحة التي بدأت لا يمكنها أن تؤتي أكلها إلا إذا اتخذت من العدل والحقيقة أساسا لها.

وإن عودة السلام وإعداد بيئة مواتية لحقوق الإنسان تفترض القضاء على أسباب النزاعات.

وسيقوم الإيفواريون وحكومتهم بما يقع على عاتقهم. وإن قيام حكومة المصالحة الوطنية لدليل على ذلك. غير أن بعض الظروف خارجة عن إرادتهم. ويتعلق الأمر بالتدخل الأجنبي المؤكد الذي أدانته بلدان كبيرة صديقة كفرنسا والولايات المتحدة واستنكرته. وامتداد ذلك التدخل هو الاتجار بالأسلحة في المنطقة الفرعية لغرب أفريقيا، والذي برهن عليه فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) لمجلس الأمن. فالتقرير الذي يفضح دور تجارة الماس والأسلحة هو مفتاح لفهم الأزمة الإيفوارية.

وينبغي للجنة، كيما تجسد رسالتها بوصفها أداة لاحترام حقوق الإنسان، أن تنظر في التصويت على قرار يكون الهدف منه هو تأمين حدود كوت ديفوار وإدانة كل الجهات التي تتاجر بالأسلحة أو تقوم بدور الوساطة في ذلك. وبذلك ستكون قد أسهمت في إعادة السلام إلى كوت ديفوار من خلال القضاء على الفتنة في مهدها.

صدر في أبيدجان بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

عن حكومة جمهورية كوت ديفوار
(توقيع) فيكتورين **وودبي**
وزيرة حقوق الإنسان